الأحكام النَّحْوية السَّلْبية في كتاب سيبويه: دراسة في المصطلح والاستعمال

Negative Grammaticality Judgments in Sībawayhi's *Al-Kitāb*: A Study in Terminology and Use

نصار حميد الدين

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية

Nassar Hamid Al-Din

Islamic University of Madinah, Saudi Arabia

Abstract

In his *Al-Kitāb*, Sībawayhi lays out a number of grammaticality judgements or terms which he uses to reject or accept a whole host of syntactic and morphological phenomena. Upon examining such terms, it is possible to identify references to Sībawayhi's linguistic thought and what he considers to be obligatory, permissible, or impermissible use. These terms belong to three categories: (1) positive terms (indicating obligatory, necessary, appropriate, good, prior, most common, most frequent, or best use), (2) neutral terms (referring to what is permissible; i.e., in which grammatical use is optional), and (3) negative terms (signifying uses which range from the impossible, to the prohibited, to the impermissible, to the ugly, to the disliked, to the irregular, to the bad, etc.). Sībawayhi used many negative terms referring to the forbidden, the impossible, the impermissible, the disliked, the rare, the irregular, the ugly, the low frequency, the malign, the bad, and so on. In this study, I attempted to examine Sībawayhi's use of each term in order to understand their specific use, whether or not they are used synonymously, and whether it is possible to conclude that Sībawayhi followed specific criteria that can be revealed.

Keywords: *Al-Kitāb*, grammaticality judgmenents, linguistic terminiology, rule use, positive terms, neutral terms, negative terms

ملخص البحث

أطلق سيبويه في كتابه عدداً من المصطلحات والأحكام النّحوية التي يعبّر بها عن الرفض أو القبول للظواهر النّحوية والصرفية المتعدّدة، ومن الممكن –عند النّظر في هذه الأحكام –استنتاج إشارات إلى فكر سيبويه النّحوي حيث يتضح بها ما هو واجب عنده، وما هو جائز، وما هو ممتنع ...إلخ.

وهذه الأحكام في مجملها تنحصر في ثلاثة أوصاف:

- الأحكام الإيجابية، وهي تلك المصطلحات التي تدلّ على الواجب، أو اللازم، أو المناسب، أو الحسن، وكذلك الأَولى، والأشهر، والكثير، والأحسن .... إلخ.
- حكم حيادي واحد؛ وهو الجواز، وفيه يستوي العمل بالقاعدة النّحوية وعدمه.

Copyright © 2020, ISSN 1542-3921

- الأحكام السلبيّة؛ وهي التي يتدرج فيها الحكم من المحال والممنوع وغير الجائز إلى القبيح والمكروه والشاذ والرديء.... إلخ.

وقد استخدم سيبويه مصطلحات متعددة سلبيّة عبر عنها بالممنوع، والمحال، وغير الجائز، والمكروه، والنادر، والشاذ، والقبيح والقليل، والخبيث والرديء.... إلخ.

من هنا فقد بدا لي البحث في استعمال سيبويه لكل مصطلح، والنّظر فيه لعلي أتوصّل إلى فهم دقيق لمواضع استعمال هذه الألفاظ، وهل هذه المصطلحات مترادفة؟ أم أنّ سيبويه أراد بكل مصطلح معنى مختلفا أو استعمالا مغايرا؟ وهل يمكن القول إنّ لدى إمام النّحاة معياريّة معينة يمكن كشفها بهذا البحث؟

الكلمات المفتاحية: *الكتاب*، الأحكام النحوية، المصطلح اللغوي، الاستخدام اللغوي، الأحكام الإيجابية، الأحكام الحيادية، الأحكام السلبية

تقديم

لا يخفى على الباحثين المتخصصين أهمية *كتاب* سيبويه، فهو الأقدم بين كتب النّحو التي وصلتنا، وهو الكتاب الذي سجل آراء الطبقة الأولى من العلماء كالخليل، وابن أبي إسحاق، ويونس، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش الكبير بن العلاء، وغيرهم. وهو المصدر الذي حفل به النّحاة والباحثون في اللغة عبر العصور، واعتمدوا عليه في كثير من مؤلفاتهم. ولما كان تصنيفه في بدايات التأليف النحوي، فقد صعب درسه، وتعددت آراء الباحثين في تفسير كلامه، بل إنّ بعض النّحاة قارن درسَه بركوب البحر (القفطي ١٩٨٢: ٣/ ٢٩).

وقد تعددت المصطلحات التي تشير إلى أحكام نحويّة سلبيّة في *كتاب* سيبويه فمرة يقول: هذا ممتنع، ومرة: هذا شاذ، ومرة: هذا رديء، ومرّة: قبيح، ومرّة: لا يجوز، ومرّة محال: وأخرى خبيث ...إلخ. والباحث يحتاج إلى معرفة الآليّة التي تعامل بها سيبويه مع هذه المصطلحات، وهل هذه الأحكام مترادفة أم لا؟ ولماذا لم يستخدم سيبويه مصطلحين سلبيين اثنين للأحكام السلبيّة أحدهما للممنوع، والآخر للمكروه ؟! من هنا بدا لي البحث في استعمال سيبويه لكل مصطلح، والنّظر فيه لعلي أتوصل إلى فهم دقيق لدلالات هذه الألفاظ، وإلى معرفة آليّة سيبويه في استعمال مصطلحات الأحكام السلبيّة.

ونهجت في هذا البحث المنهج الوصفيّ، ولما كان هدف البحث هو محاولة إيجاد رابط بين المصطلح والمسائل النّحوية والصّرفية واللّغوية، وتتبع استخدام كل مصطلح بعينه فقد ابتعدت عن درس المسائل النّحوية أو الصّرفية وتحليلها؛ لأنّ جميع هذه المسائل قد درست قديماً وحديثا وسأكتفي بذكر عدد مصطلحات تقرير الحكم، ولن أذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها المصطلح غالبا؛ لأنّه قد يكرر بعض المصطلحات نحو مائتي مرة، كما أني سأكتفي بالتّمثيل ببعض الأمثلة عند ذكر الأحكام في حال كثرتها، ولا أدعي عدم الخطأ في حصر جميع المصطلحات فربما فاتني شيء منها ،ولم يكن العدد الذي أذكره مطابقا تماما للأعداد التي وردت عند سيبويه رغم حرصي على الحصر، حيث قد يصيبني السهو فأغفل عن ذكر بعضها؛ لكنّ المراد هو النّظر في الأعمّ الأغلب؛ لتفسير المفهوم الذي يربط المصطلح بالمسائل النّحوية والصّرفية واللّغوية.

الدّراسات السابقة

الأبحاث المرتبطة بكتاب إمام النّحاة سيبويه كثيرة ومتعددة. ولعل أشهر الأبحاث التي ناقشت مصطلح الحكم النّحوي عند سيبويه أبو العمايم (٢٠١١) حيث جعل الباحث دراسته على مستويين: مستوى القبول، ومستوى الرفض. والفيصل فيها هو: صلاحية القواعد النحوية التي استنبطت على ضوئها الأحكام النحوية، واعتبارها معيارًا لقياس ما وجد من تراكيب. وأهم دلالات الصلاحية هي الكثير المستمر في كلامهم هو أساس القياس والقبول. وتأتى أحكام: المطرد، والجواز، والضرورة الشعرية في جانب القبول. على حين يأتي: القليل، والقبيح،والشّاذ، والمحال، في جانب الرفض وقد تناول في بحثه أربعة مصطلحات سلبية في حين ذكرت في بحثي اثني عشر مصطلحا. واقتصرت دراسة الجابري (٢٠١٨) على دراسة تاريخية لبعض المسائل النحوية التي حكم عليها سيبويه بالقلة. وكانت دراسته دراسة تاريخية خاصة بمصطلح القليل تتبع فيها ظهور هذا المصطلح وغيابه عند النحاة. ودرست الهذلي (٢٠١٤) في أطروحتها مدى استعمال سيبويه للمعايير النسبيّة المرتبطة بالذوق، مثل الخفّة، والقُبح، والحُسن والثقل والكراهة، وحاولت إبراز اعتماد سيبويه عليها لقبول التركيب. أما عبد اللاه (٢٠١١) فتناول في أطروحته ما وصف بالقبح في *كتاب* سيبويه، وكانت دراسته مرتبطة بمصطلح القبيح ومدى خروج الموصوف بهذه الصفة عن قياس كلام العرب وموافقته لاستعمال سيبويه هذا المصطلح ومخالفته له وكانت دراسته الأخرى (٢٠١٣) لمصطلح الرديء دراسة صوتية.

وكل هذه الأبحاث لم تجمع مصطلحات الأحكام في *كتاب* سيبويه، ولم تتناول الأحكام السلبيّة بالآليّة التي يدرسها هذا البحث، فبعضها يتناولها بالدراسة الصوتية، وبعضها يضعها في ميزان الدراسة النّحوية،

وبعضها يتناولها بميزان الذوق. والمتوقع في هذه الدراسة تتبع استعمال سيبويه لمصطلحات الأحكام السّلبية، وبالتّالي محاولة الكشف عن معياريّة إمام النّحاة في مصطلحاته.

مصطلحات الأحكام في التّراث النّحويّ

سار النّحاة على خطى الفقهاء في تصنيف الأحكام مع اختلاف يسير جعلوا فيه أحكامهم تتوافق مع علم النّحو والصرف. فإذا كانت مصطلحات الأحكام الفقهية خمسة أحكام منها حكمان إيجابيان وهما الواجب والمندوب، وحكمان سلبيّان؛ وهما الحرام والمكروه، وحكم حياديّ واحد هو الجائز، فقد أراد النّحاة وضع مصطلحات خاصة تناسب علم النّحو، فغيروا، وأضافوا أو استغنوا عن المصطلح الفقهي برمته.

ويظهر جلياً تطويع النّحاة لمصطلحات الأحكام الشّرعية بما يناسب علم النّحو العربي، وذلك في عدم استخدامهم مصطلح (الحرام) الذي هو خاص بالمصطلحات الشرعيّة؛ لعدم صلاحيتّه في علوم اللغة العربية، وتغييره إلى (الممنوع) و(غير الجائز) و(المحال).

ولعل ما استعمله سيبويه من مصطلحات للأحكام النّحوية في *الكتاب* هي ذات المصطلحات التي أفادها من سابقيه كالخليل ويونس وغيرهم. يدل على ذلك ما نقله في *الكتاب* من أحكام عن بعضهم (سيبويه ١٩٨٨: ١/ ٨٠، ١/ ٤٢٥، ٢/ ٢٢٥).

ولعل سيبويه هو أول من حاول كشف مسارات الأساليب اللغويّة العربيّة، لكنه لم يعرّف هذه المصطلحات تعريفا مباشراً فقد جعلها في مسارين فقط هما: المستقيم والمحال، وذلك في باب جعله بعنوان: باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وصنف هذين المسارين في خمسة أقسام:

١. مستقيم حسن، ومثّل له بقوله: " أتيتك أمس، وسآتيك غدا" (سيبويه ١/ ٢٥)
وعند النّظر في المثال فيمكن القول: إنّ المستقيم الحسن هو ما كان مقبولاً في كلام العرب من جهة الصّناعة النّحويّة، والاختيار.
٢. مستقيم قبيح، وعرّفه بأنّه وضع اللّفظ في غير موضعه، ومن أمثلته: " قد زيدًا رأيت" (سيبويه ١/ ٢٦)
ويفهم من المثال أنّ المستقيم القبيح هو ما كان مقبولاً في كلام العرب، وليس الأصح، ولا الذي وقع عليه الاختيار، فهو معيب من جهة الصّناعة النّحوية.
٣. مستقيم كذب: ومن أمثلته: حملت الجبلَ، وشربت ماءَ البحر(سيبويه ١/ ٢٦)

والمستقيم الكذب هو ما كان مقبولا في الصناعة النّحوية، ولا عيب فيه من جهة التركيب والإعراب، إلا أنّه من غير الممكن تحققه عقلا؛ فـ (حملت الجبل) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة تركيبها النّحوي صحيح، ولكن الجبل مما يستحيل حمله عقلا، وكذلك شرب ماء البحر (السيرافي ٢٠٠٨: ١/ ١٨٥).

٤. ومحال، وهو المستحيل تحققه، وقد مثل له بقول القائل: أتيتك غدا، وسآتيك أمس! (سيبويه ١/ ٢٦) وكما هو معروف فإنّ المحال ما لا يمكن أن يتحقق عقلا، والمفهوم من أمثلة سيبويه أنّ المحال فيه تناقض بين آخر الكلام وأوله، أو أنّه كلام غير مقبول في الصناعة النّحوية، فالزمن الماضي لا يكون مضارعا في الوقت نفسه، فالفعل (أتيتك) في الزمن الماضي و(غداً) ظرف زمان للمستقبل، فالإتيان في ذاته يجوز، ويتحقق سواء كان بالأمس أم في المستقبل لكن الجمع بين الحال والماضي محال (سيبويه ١/ ٢٦؛ السيرافي ٢٠٠٨: ١/ ١٨٥).

٥. وأخيرا محال كذب، وهو ما اجتمع فيه الكذب عقلا مع الاستحالة فمثال المستحيل في النحو: سوف أشرب ماء البحر أمس، ومثال الكذب في شرب ماء البحر.

هذا ما أورده سيبويه في بيان الأساليب اللغويّة العربيّة، لكن المصطلحات التي أوردها في كتابه لا تقتصر على هذه الأحكام، فقد استعمل مصطلحات مختلفة للأحكام منها ما يشير إلى إيجابية، ومنها ما هو سلبيّ على النّحو التالي:

- أما الأحكام الإيجابيّة فقد استخدم سيبويه عدداً من المصطلحات لبيان الحكم الإيجابي مثل: اللاّزم، والغالب، والكثير، والأولى، والأحسن، والحسن، والجيّد.
- أما اللاّزم فيقابله مصطلح (الواجب) في علم أصول الفقه.
- وأما الغالب والكثير فلعل فيهما إشارة إلى نسبة عدديّة في الاستعمال.
- وأما الأَولى والأحسن والحسن والجيد فهذه أحكام تشير إلى الاختيار الأنسب لدى سيبويه، وكل هذه المصطلحات عدا مصطلح اللازم تقابل مصطلح المندوب في أصول الفقه.

وكما استعمل سيبويه عددا من المصطلحات الإيجابية للتّعبير عن الواجب والمندوب، كذلك الأمر في المصطلحات السلبيّة (موضوع الدراسة) فقد استخدم سيبويه ثلاثة عشر مصطلحا للتعبير عن الممنوع والمكروه؛ وهي كالتالي:

أولا – الممنوع، ويقابله في علم الفقه (الحرام). وللممنوع في *كتاب* سيبويه مصطلحات ثلاثة هي: المحال، ولا يجوز، والممتنع. وهذه المصطلحات متى ذكرت في وصف أسلوب بعينه فإنّه من غير المسموح للمتكلم أو للكاتب أن يستخدم هذا الأسلوب.

ثانيا – المكروه أو ما يسميه السيوطي (خلاف الأَولى) ويقابله عند سيبويه: الشاذ، والقليل، والغريب، والضعيف، والرديء، والمكروه، والخبيث، والقبيح والغلط، وما لا يحسن.

ولنا أن نتساءل عن هذه المصطلحات (الشاذ، والخبيث، والقبيح، والغريب والرديء، والضعيف والمكروه، وما لا يحسن، والقليل، والغلط). هل هذه الأحكام مترادفة عند إمام النّحاة سيبويه؟ أم أنها في مجملها معايير دقيقة، وضعها للحكم على الاستعمال النّحوي أو الصرفي أو اللغوي؟ وهل كان سيبويه حريصاً على اختيار اللفظ في المكان الذي يراه ملائما أم لا؟ كل هذه التساؤلات سأحاول الإجابة عنها من خلال البحث: مع ملاحظة أنّه: "ليس من الممكن أن يحمَّل المصطلح كلَ الصفات والمعلومات الموجودة في المفهوم" (رقيق ٢٠١٣: ١٨).

وقد سار النّحاة من بعد سيبويه بنفس المنهج؛ فالمبرد وابن السّراج ومن بعدهما استخدموا نفس المصطلحات التي استعملها سيبويه تقريباً دون التّعرض لبيان دلالات ومفهوم المصطلحات المستعملة وقد استمر الحال في استخدام هذه المصطلحات بعد سيبويه، بل وأضيفت اليها بعض المصطلحات مثل النادر وخلاف الأَولى وغيرهما.

ولعل أشهر المصطلحات التي استخدمها النّحاة للحكم النّحوي هي: اللازم، والواجب، والأَولى، والراجح، والحسن، والكثير، والجيّد، والجائز، وخلاف الأَولى، والقليل، والقبيح، والمرجوح، والغريب، والشاذ، والنادر، والرديء، والخبيث، والضعيف، والمكروه، وما لا يحسن، ولم يسمع، والغلط، والممتنع، ولا يجوز، والمحال.

ومن أبرز من تناول هذه المصطلحات بالدرس في تراثنا النّحوي ابن الطراوة والسيوطي. فابن الطراوة جعل مصطلحات الحكم النّحوي ثلاثة أقسام وهي: واجب، وجائز، وممتنع (السيوطي ١٩٨٩: ٣٧). والملاحظ أنّ هذا التقسيم جعل المكروه والمندوب يندرجان تحت ما هو جائز. وأما جلال الدين السّيوطي فقد جعل الأحكام النّحوية ستة أقسام، وهي:

أولا –الواجب، ومثّل له: بحكم الرفع للفاعل، أو وقوعه في التّرتيب بعد الفعل، وكذلك وجوب النّصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وغير ذلك.

ثانياً–الممنوع، وهو عنده ضدّ ذلك ومُثِّل له بنصب الفاعل أو جره، وتقديمه على الفعل... إلخ.

ثالثا –الحَسَن: ومثل له برفع الفعل المضارع الواقع جوابا للشرط بعد فعل الشّرط الماضي.

رابعا –القبيح: وذلك مثل: رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لفعل لشرط المضارع.

خامسا –خلاف الأَولى: كتقديم الفاعل المتّصل بضمير المفعول به في مثل: ضرب غلامُهُ زيداً.

سادسا –الجائز على السواء: ومن أمثلته حذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث دلّ عليه الدليل، بشرط عدم وجود مانع من الحذف، ولا موجب له (السيوطي ١٩٨٩: ٣٠).

ويمكن تقسيم المصطلحات في مجملها ثلاثة أقسام :

أولا –المصطلح الإيجابيّ، ويقابله عند الفقهاء (الواجب والمندوب). أما الواجب فقد استخدموه، وأضافوا إليه مصطلح اللازم. وأما المندوب فقد عبروا عنه بالجيّد، والحسن، والأحسن والكثير، والراجح، والأَولى.

ثانيا – المصطلح الحيادي، وهو الجائز.

ثالثا – المصطلح السلبيّ، ويقابله عند الفقهاء (المكروه) .

استخدم النّحاة هذا المصطلح، وأضافوا إليه مصطلحات متعددة. المحال، والممتنع، وغير الجائز، والشاذ، والنّادر، والرديء، والقبيح، والخبيث، والقليل، والمرجوح، والغريب، والرديء، والضعيف، وما لا يحسن، والغلط، وخلاف الأَولى.

الأحكام السَّلْبيّة عند سيبويه

ذكرت سابقا أنّ المقصود بالأحكام السلبية هو تلك الأحكام التي تتدرج تنازليا من الممتنع إلى المقبول، ويقابلها في *كتاب الاقتراح* للسيوطي: الممتنع، والقبيح، وخلاف الأَولى. وقد أورد سيبويه في كتابه ثلاثة عشر مصطلحا تدلّ على السلبيّة، وقد حاولت ترتيب هذه الأحكام ترتيبا تنازليّا من الأقوى إلى الأضعف، وهذا الترتيب خاضع لنظر الباحث، وهي: لمحال، والممتنع، وما لا يجوز، والخبيث، والقبيح، والغريب، والشاذ، والرديء، والمكروه، والضعيف، والقليل، والغلط، وما لا يحسن، وكل هذه الأحكام أدخلها النّحاة فيما يسمى الممنوع والمكروه. وسأتناولها فيما يأتي مرتبا إياها بحسب ما رأيته في قوتها في المنع.

المبحث الأول: المصطلحات التي تُفيد القطعيّة في عدم القبول

المطلب الأول: المُحال

ورد هذا المصطلح في *كتاب* سيبويه ست عشرة مرة تقريبا لتقرير الحكم (سيبويه ١٩٨٨: ١/ ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٩٥، ٤٣٥، ٤٣٩، ٢/ ٣٢، ٥٩، ٨٠، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٧، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤٠٦، ٣/ ٢٦، ٩٧). وعند النّظر في سياقات استخدام سيبويه لمصطلح المحال يمكن القول إنّ المحال عنده: ما لا يمكن قبوله عقليا لتناقض آخر الكلام مع أوله، أو يمكن وصفه بعدم الاستقامة نحوياً، وهو المستحيل عقلا أو تركيبا، وقد وضّح ذلك سيبويه كما تقدم، ومن أمثلة المحال عنده:

١- "دخول "اِلزم" و"عليك" على افْعَلْ: محالٌ" (سيبويه ١/ ٢٧٦). فالجمع بين الفعل (الزم) واسم الفعل (عليك) في جملة واحدة، وقد ناب اسم الفعل عليك عن الفعل يؤدي إلى دخول فعل على فعل. قال سيبويه: "وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم والأول فعل؛ فأعمل كأَنّك قلت في الأوّل: ما صنعتَ أخاك، وهذا مُحالٌ، ولكنْ أردتُ أن أمثِّلَ لك" (سيبويه ١/ ٣٠٠).[١]

٢- قال سيبويه: "زعم الخليل أن قولهم: رَبِحْتُ الدرهمَ درهماً، محال" (١/ ٣٩٥).[٢] فلا يجوز هنا حذف الجار لأنّ العرب لم تحذف حرف الجر في مثل هذا، ولم يسمع عنهم: مررت أخاك، وأنت تريد: بأخيك، والعبارة الصحيحة قولك: ربحت في الدرهم درهما.

٣- قال سيبويه: "فإِن قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهو مُحالٌ، لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب" (٤/ ٣٥). وهنا أجاز سيبويه العطف بـ (بل)، ولم يجز الإتيان بـ (لكن)؛ لتدارك النسيان؛ لأنّ لكن للاستدراك تأتي بعد النّفي، كقولك: ما مررت برجل صالح لكن طالح (السيرافي ٢٠٠٨: ٢/ ٣٢٦).

٤- قال سيبويه: "قولك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ. فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ." (السيرافي ٢٠٠٨: ١/ ٤٣٩)، فهو حسن على بدل الغلط أو النسيان، ومحال على معنى أنّ الرجل حمار.

٥- من المحال في الجملة المنفية جزم الفعل المسبوق بالفاء قال سيبويه: "ليس كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثَنا، والجزاء ههنا محال. وإنما قبح الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء" (٣/ ٩٧) .

---

[١] وهذا المثال افتراضي مثّل به سيبويه للتفريق بين واو المعية وواو العطف.

[٢] يريد حذف حرف الجر(في).

المطلب الثاني: المُمْتَنِع

المتتبع للفظ الممنوع والممتنع عند سيبويه يلاحظ أنّ هذا المصطلح مرتبط عند سيبويه بالصناعة النّحوية والصّرفيّة، وقد استخدم سيبويه الماضي والمضارع من تصاريف هذا الحكم "امتنع، ويمتنع"؛ وأما مصطلح (امتنع) -بصيغة الفعل الماضي -فقد ورد عند سيبويه خمس مرات (سيبويه ٣/ ٥٠، ٣١٠، ٥٩٠، ٤/ ٤٥٦). ومن أمثلة ذلك:

١- جمع (فتى) على (فُعول) جمع كثرة كراهية اجتماع الضّمة مع الواو:

قال سيبويه: "امتنع أن يتمكَّن فيه ما تمكن في فَعَلٍ من الأبنية التي يكسّر عليها الاسم لأكثر العدد، نحو: أُسودٍ وجبالٍ أنَّه معتلّ أسكنوا عينه وأبدلوا مكانها ألفاً" (٣/ ٥٩٠).

٢- امتنع العطف على لولا ولزم النصب بـ(أن) مقدرة بعد (أو) في مثل قول الشاعر:

ولولا رِجالٌ من رِزامٍ أَعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءَك عَلْقَمَا

وقد وجب إضمار أن، وذاك لامتناع العطف على لولا، قال سيبويه: "وذاك؛ لأنّه امتنع أن يجعل الفعل على (لولا) فأضمر(أن)" (٣/ ٢٤٢).

٣-إدغام النون في الراء إذا أردت القول: هل نرى؟ "وذلك قولك: هنّرى، فتدغم اللام في النون لأنّ النُّون تُدْغَم فِي خَمْسَة أَحرف لَيْسَ منهنّ شيءٌ يدغم فِيهَا وَاللَّام أَحد تِلْكَ الْحُرُوف" (سيبويه ٤/ ٤٥٦)، "لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوى اللام" (سيبويه ٢/ ٧٩).[٣]

وأما مصطلح (يمتنع) فقد ورد في ستة وستين موضعا منها:

١- يمتنع إعراب (علم) حالا في العبارة: أما العلمُ فلا علم له بسبب دخول الألف واللام. قال سيبويه: "فإن أُدخلت الألفُ واللام رَفعوا، لأنه يَمتنع من أن يكون حالا" (١/ ٣٨٤-٣٨٥).

٢- (مِفعل) لا تقبل تاء التأنيث، قال سيبويه: "هذا وجه ما كان من الفعل ولم يجر على فعله، وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث في فعولٍ وقد جاءت في شيء منه" (٣/ ٣٨٥).

٣- في بيان الحروف الممتنعة من الإمالة، قال سيبويه: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرفٌ منها قبل الألف" (٤/ ١٢٨). فالإمالة ممتنعة إذا جاء قبل الألف في الكلمة أحد الحروف المانعة للإمالة، وهذه الحروف يجمعها (خُص ضغطٍ قِظ). ومثالها: قاعدٌ، وغائبٌ، وخامدٌ، وصاعدٌ، وطائفٌ، وضامنٌ، وظالمٌ.

[٣] قال المبرد: هو جائز على قبحه وعلل ذلك بقرب المخارج (المبرد ١٩٧٩: ١/ ٢١٤).

المطلب الثالث: غير جائز

ورد عند سيبويه إحدى عشرة مرة بلفظ (غير جائز) وأكثر من مائة موضع بلفظ (لا يجوز). ويلاحظ ورود مصطلح (لا يجوز) في سياق الحكم على استعمال الحروف والأدوات، غير أنه استخدمه في غير الأدوات والحروف في موضع واحد هو الحال. قال سيبويه في مثل: "هو زيد معروفاً، ولا يجوز هو زيد منطلقاً" (٢/ ٧٨). وسأورد هنا بعض مواضع استعمال مصطلح (لا يجوز) وأورد بعدها بعض مواضع استعمال مصطلح (غير جائز).

أولاً : مصطلح لا يجوز

١- عدم ثبات واو عجوز في صيغة التّصغير. قال سيبويه: "وأمّا واو عجوزٍ وجزورٍ فإنَّها لا تثبت أبداً، وإنما هي مدة تبعت الضمة، ولم تجيء لتلحق بناءً ببناء. ألا ترى أنَّها لا تثبت في الجمع إذا قلت عجائز، فإذا كان الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل فهذه الميّتة التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبت" (٣/ ٤٧٠).

٢- كم الاستفهامية والخبرية لا يكون بعدها النفي. قال سيبويه: "لا يجوز لك أن تُعمل كم وهي مضمرة في واحدٍ من الموضعين، لأنه ليس بفعل ولا اسم أُخذ من الفعل، ألا ترى أنه إذا قال المسئول عبدين أو ثلاثة أعبدٍ فنصب على كم، أنه قد أضمر كم" (٢/ ١٦٨).

٣- الجمع بين ياء النّداء وألـ التّعريف في مثل: يا الحارث قال سيبويه: "ولو حمل الحارثُ على يا كان غيرَ جائز البتة نَصَبَ أو رفع، من قبل أنك لا تنادى اسما فيه الألفُ واللام بـ يا ...لا يجوز يا النضر" (٢/ ١٨٧).

ثانيا : مصطلح غير جائز

١- في تمييز العدد، يقول سيبويه: "ولو قلت: كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز لأنه ليس هكذا تفسيرُ العدد " (٢/ ١٦٨).

٢- في الجمع بين حرف النداء وأل التعريف، يقول سيبويه : "ولو حمل الحارثُ على يا كان غيرَ جائز البتة نصب أو رفع من قبل أنك لا تنادي اسما فيه الألفُ واللام بيا" (٢/ ١٨٧).

٣- في رجل سُمِّي بيغزو لا يسمَّى إلّا يغزي أو يغزٍ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، قال سيبويه :"فإن قلت: أدعه في المعرفة على حاله وأغيِّره في النكرة فإن ذلك غير جائز، لأنك لم تر اسماً معروفاً أُجري هكذا" (٣/ ٣١٧).

ويلاحظ: أن إطلاق سيبويه لمصطلح (لا يجوز) مرتبط بالأساليب النّحوية في حين استعمال غير جائز مرتبط باستخدام الأدوات والحروف.

المبحث الثاني: مصطلحات في حكم المُسْتَكْرَه الموصوف بما يشبه المَنْع

المطلب الأول: رَديء

استخدم سيبويه هذا المصطلح بصيغة المذكر وصيغة المؤنث وهذا المصطلح خصصه سيبويه؛ ليحكم به على بعض لغات العرب، وقد أورده في كتابه إحدى عشرة مرة منها خمس بصيغة المؤنث وخمس بصيغة المذكر، وواحدة بصيغة أفعل التفضيل، وهذا بيانها:

أولاً : رَديئة

- مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه، بنصب (خير) على الحال، قال سيبويه: "وهي لغةٌ رديئة" (٢/ ٣٤).
- في إضافة الأعداد المركبة إلى غير مميزها وإعراب العجز مع بقاء الصدر، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: خمسة عشرِك، وهي لغة رديئة" (٣/ ٢٩٩).
- في المسألة الصوتية الهادفة لمنع اجتماع ساكنين "زعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعِه من دعوت... وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلطٌ" (سيبويه ٤/ ١٦٠؛ سلامة ٢٠١٦: ١٠٨).
- "اعلم أنّ قوماً من ربيعة يقولون: (مِنهِم)، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة" (سيبويه ٤/ ١٩٦).
- في لغة لناس من بكر بن وائل يقولون: (من أحلامِكِم)، و(بكِم)، بتشبيه الكاف بالهاء. قال سيبويه: "وهي رديئة جداً " (٤/ ١٩٧).

ثانياً: رديء

إدغام الهمزتين في مثل: (قرأ أبوك، و(أقرئ أباك) بتحقيق الهمزتين، قال سيبويه: "قد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ" (٤/ ٤٤٣).

- تحقيق همزة (نبيْ وبريئةٌ) قال سيبويه: "قليلٌ رديء" (٣/ ٥٥٥).
- وقد وصف سيبويه وجهين نحويين لبعض النّحاة بأنهما رديئان؛ وهما:

أ. جعل الياء في لولاي في موضع رفع قال سيبويه: "... وهذا وجه رديء" (٢/ ٣٦٧).

ب. في قولهم: هند حسنةُ وَجْهِها، وذلك لذكر الضمير (الهاء) في وجهها ... قال سيبويه: "جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها، شَبّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء ... وتركُ ذلك أجود وأحسن" (١/ ١٩٩).

ثالثاً: أردأ)

جاءت هذه الصيغة في وصف الحالة التي يتم فيها الفصل بالاسم بين الحروف الجازمة، والنّاصبة وبين الأفعال قال سيبويه: "فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنّك لو قلت: جئتك كي بك يؤخذ زيدٌ لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما ينسى في الأسماء" (٣/ ١١١).

المطلب الثاني: الشّاذّ

ورد هذا اللفظ عند سيبويه أربعاً وثلاثين مرة منها تسع عشرة مرة بصيغة (شاذّ)، كما ورد بصيغة (شذّ) عشر مرات، وبصيغة (يشذّ) خمس مرات. والمتأمل في مواضع إطلاق هذا المصطلح عند سيبويه يجد أن جلّ هذه المواضع التي أُطلق فيها هذا المصطلح تندرج في علم الصّرف كالنّسب، والتصغير، وجمع التكسير، ووزن الفعل، والمصادر، والإمالة، والوقف (سيبويه ٣/ ٣٣٩، ٣٦٨، ٤٣١، ٥٣٨، ٥٤١، ٤/ ٤٠، ١٢٧، ١٨٢). غير أنّه أورد هذا المصطلح في ثلاثة أمثلة فقط في سياق نحوي، هذه مواضعها:

١- حذف حرف الجر في قولهم: ذهبت الشّام. قال سيبويه: "وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذّ" (١/ ٣٥).

٢- "مثل أَنْ في لزوم (ما) قولُهم إمَّا لِي،[٤] فألزموها ما عوضاً. وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: آتِراً ما، فيُلزِمُون ما، شبّهوها بما يَلزم من النُّونات في لأفعلنَّ، واللام في إن كان لَيَفعلُ، وإن كان ليس مثلَه، وإنَّما هو شاذٌّ كنحوِ ما شُبّه بما ليس مثلَه" (سيبويه ١/ ٢٩٤).

٣- حذف المضاف إليه بعد (كل) و(بعض) في مثل قوله: "لا يحسن لك أن تقول: مررت بكلِّ الصالحين ولا ببعضِ الصالحين. قَبُح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنه مخالف لما يضاف، شاذّ منه" (سيبويه ٢/ ١١٤). ويلاحظ في المثال اجتماع المصطلحات (شاذّ) مع (قبيح) مع (الحسن المنفي).

[٤] السيرافي ٢٠٠٨: ٢/ ١٩٠.

ومن الأمثلة في السياق الصّرفي:

١- النَّسَب إلى حنيفة: حنيفيّ، وعدم التّغيير إلى حنفيّ، قال سيبويه: "تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل" (٣/ ٣٣٩).

٢- جمع ندى: أندية، قال سيبويه: "قالوا: ندىً وأنديةٌ، فهذا شاذّ" (٣/ ٥٤١).

٣- كسر حرف المضارعة فيما قياسه الفتح، قال سيبويه: "قالوا: أبى فأنت تِئبى، وهو يِئبى. وذلك أنّه من الحروف التي يستعمل يفعل فيها مفتوحاً وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرفٌ شاذّ" (٤/ ١١٠).

٤- إبدال التّاء من الياء في أستَتُوا، والأصل أسنَى القوم يسنون فإذا كانت السنة شديدة قالوا أستتوا (السيرافي ٢٠٠٨: ٥/ ١٢٥). قال سيبويه: "التَّاء في أستتوا مُبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها وأجلد، كما فعلوا ذلك في أتلج، وبدلها شاذّ هنا" (٤/ ٤٢٤).

المطلب الثالث: القَبح

أطلق سيبويه مصطلح (قَبيح) بهذا اللفظ لتقرير حكم نيفا وأربعين مرة، وبتصريف الكلمة أطلقه حوالي خمسين ومائتي مرة، مثل: قَبيحة، قَبيح، يُستقبَح، تستقبح استقبح، القُبْح، قبْحا، يقبُح، قَبُح، وقُبْح، واستقبح ومستقبح ويقبح. وقد فسّر سيبويه سبب إطلاقه مصطلح القبيح على بعض الأساليب في ثنايا كتابه بأنّه وضع للفظ في غير ما وضع له. يقول في *الكتاب* " وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه" (سيبويه ١/ ٢٦). وقال عند حكمه على قول: أعطاهوني: "ألا ترى أنّ القياس قد قبُح إذا وضعت (ني) في غير موضعها وإن كان سببه لفظا واحدا استخدم في غير موضعه" (المصاروة ٢٠١٥: ٦).

والقبح عند سيبويه على مستويات تتفاوت، وهو يعبر عنها بقوله: "فإنه يقُبح،" "ويقُبح جدّا،" "وهو فى الصفة أقبح،" "والأقبح،" "والقبيح جدّا،" "وقبيح جائز في الشعر فقط" (سيبويه ١/ ١٠١، ٣٦١؛ ٣/ ٣١١؛ ٣/ ٣٢٨). يقول: "حروف الاستفهام كلُّها يقبح أن يصيرّ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيدٌ قام وأينَ زيدٌ ضربتَه، لم يجز إلاَّ فى الشعر" (١/ ١٠١).

وقد ذكرت الهذلي في أطروحتها أسباب الحكم بالقبح، وأضافت إلى وضع اللفظ في غير موضعه أسباباً أخرى، وهي الإبهام، ونقض المعنى وقبحه، والحذف، والسّكوت، والإعراب (الهذلي ٢٠١٤: ١٤٦-١٤٨). وكل ما ذكرته من أمثلة برأيي إنما يرجع السبب الرئيس فيه إلى عيوب في وضع اللفظ في غير موضعه ، فالحذف

والإبهام والسكوت هو نقصان في اللفظ، وكذلك الإعراب المختلف هو إعطاء للفظ موضعا غير ما هو جدير به، وهكذا .

ومن أمثلة استعمال سيبويه لمصطلح القَبيح:

١- في باب التنازع إذا قلت: (ضربَني وضربتُ قومَك)، قال سيبويه: "جائز، وهو قبيحٌ أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد" (١/ ٨٠).

٢- إضمار فعلين مع حرف الجر في ما زعمه يونسُ عن العرب أن منهم "من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيح ضعيف" (سيبويه ١/ ٢٦٢).

٣- النصب على المعية في (هذا لك وأباك)، قال سيبويه: "قبيح أن تنصب الأب" (١/ ٣١٠).

المطلب الرابع: الخَبيث

حكم سيبويه بالخُبث على أربعة استعمالات في مقام تقرير حكم،[٥] وهو غالبا يضيف للخبث وصفاً آخر، وهو القبح، أوالقلة، أوالضعف؛ فيقول: "قليل خبيث" (سيبويه ١/ ٣٨٩)، أو ضعيف خبيث (٢/ ٣١٨)، أو قبيح خبيث (٢/ ١١٣-١١٤)، لكنه في مرة مرة واحدة فقط وصف استعمالاً واحداً بالخبث المنفرد ، وهذه أمثلتها:

١- إجراء الاسم مُجرى المصدر في قولهم: "أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ" وصفه سيبويه بقوله: "قليل خبيث" (١/ ٣٨٩).

٢- استعمال (أحد) في الكلام المثبت في العبارة "إنّ أحداً لا يقول ذاك،" قال سيبويه: "ضعيف خبيث" (٢/ ٣١٨).

٣- عدم حذف الياء عند النسب إلى (سُليمة) وقولهم فيها: سليميٌّ، وعُميرة كلبٍ: عُميريٌّ. وصفه يونس بأنه: "قليلٌ خبيث" (سيبويه ٣ / ٣٩٣).

٤- الإتيان بالحال معرفة، قال سيبويه: "ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه" (٢/ ٤٤٢).

٥- وكما يلاحظ ؛ فإنّ الوصف بالخبث المنفرد وقع في هذا الأسلوب فقط.

[٥] استبعدت ما ذكره سيبويه في غير مقام تقرير الحكم من مثل قوله لا يجوز أن تقول للمرأة يا خبيث أقبلي، وقالت العرب سقم وهو سقيم وخبث وهو خبيث (انظر سيبويه ١٩٨٨: ٣/ ٢٥١، ٤/ ٤٨).

ومما سبق يتضح أن استعمال سيبويه لمصطلح الخبث يرادف مصطلح قبيح فهو كلام يوضع في غير موضعه واستخدامه قليل.

المطلب الخامس: الغَلَط

ورد استعمال مصطلح الغلط في *كتاب* سيبويه لتقرير الحكم أربع مرات فقط، وورد استعمال هذا اللفظ أيضاً في غير تقرير الحكم عند الحديث في نوع البدل. وما نحن بصدده هو الحديث حول تقرير الحكم، ويلاحظ الباحث أنّ كل هذه الأمثلة التي ذكرها وردت في سياق الحكم على ظاهرة صوتية صرفية لها أثرها القوي في لسان العرب مما جعلهم ينطقون بها كما اعتادت ألسنتهم، وهذه أمثلتها:

١- عند تصغير (ناب) الأصل أن يُصغّر على(نُييب)؛ لأنه يجمع على أنياب، والتّصغير يردّ الألفَ إلى أصلِها، قال سيبويه: "من العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه ألألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم" (سيبويه ٣/ ٤٦٢؛ الأيوبي ٢٠٠٠: ٣٥٨).

٢- في توهم التقاء ساكنين أو وجود حرف جر مضمر، قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنهّا ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردّ يا فتى.وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا لى أني لست مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا "[٦]

٣- في جمع ما كان على وزن مفعلة، قال سيبويه: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ ، وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب" (٢/ ١٥٥).

٤- في الإتباع على موضع الابتداء في إنّ واسمها، قال سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً على ما ذكرتُ لك" (٢/ ١٥٥).

[٦] سيبويه ١٩٨٨: ٤/ ٣٥٦.

المبحث الثالث: مصطلحات مقبولة لا تخلو من العيوب

المطلب الأول: الضَّعيف

ورد هذا المصطلح عند سيبويه بهذه الصورة أربعاً وعشرين مرة، وورد بصيغة المصدر (ضعف) خمس مرات، وورد بصيغة أفعل التفضيل خمس عشرة مرة، وبصيغة ضعفه خمس مرات، وضعفوه مرة وكذلك ورد الضعيف مرة واحدة. وكل هذه الاستعمالات الموصوفة بالضعيف وردت عن العرب في أمثلة مخالفة للقياس النحوي مثل الابتداء بالنكرة (شاذّ في القياس، قليل في السماع) في قول الشاعر: أَظَبْيٌ كان أُمُّك أم حِمارُ. وكذلك حذف مفعول يجد:

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِل

والضعف عند سيبويه على مستويين:

المستوى الأول : الضعف المنفرد (**ضعيف**)

استخدم سيبويه مصطلح الضعف منفرداً عن وصف آخر مثل قبيح ضعيف وغيره في ست عشرة مرة، وهذا المصطلح أثبته في الأساليب التي لها شواهد فصيحة وموثوقة من الشعر العربي أو كلام العرب، ومن ذلك :

١- جعل التوكيد مبتدأ، وهو في المعنى مفعول به كما في قول الراجز :

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... عليَّ ذَنْباً كلُّهُ لم أَصْنَعِ

قال سيبويه: "هذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر".[٧]

٢- حذف بعض الحروف في الكلمة لطولها وقاسوا عليه حذف العائد أو الصلة ، قال سيبويه :"كرِهوا طولَ اشهيباب فقالوا: اشْهِباب. وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيفٌ" (١/ ٨٧).

٣- في الاعتراض قال سيبويه : "زعم الخليل رحمه الله أنه يقول:(إنه المسكينُ أحمقٌ)، على الإضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه - هو المسكين- أحمق. وهو ضعيف" (٢/ ٧٦). فالأولى النصب على الاختصاص

[٧] قال سيبويه: لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إِظهار الهاء. ويجوز في مذهب الكوفيين والفراء "إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كُلًّا أو كلا أو كلتا، وإن أدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه" (أبوحيان الأندلسي ٢٠٠٠: ٤/ ٤٣).

٤- وفي باب التوكيد قال سيبويه: "(أكلتُ شاة كلَّ شاةٍ)حسن، و(أكلت كلَّ شاةٍ) ضعيف؛ لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله" (٢/ ١١٦).[٨]

٥- "أما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنّ زيدا ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف" (سيبويه ٢/ ١٤٤). "فالوجه الحسن حمله على الابتداء والوجه الضعيف حمله على المضمر" (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٣/ ١٣٩٤).

٦- في إضمار (أنْ) الناصبة بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط بعد الفاء في قول الأعشى:

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ... ولكنْ سَيَجْزيني الإلهُ فيُعقِبَا

قال سيبويه: "وهو ضعيف في الكلام " (٣/ ٣٩).

٧- "النصب بـ (أنْ) المضمرة بعد الفاء والواو في قوله: "إن تأتني لآتك وأعطيَك ضعيف، وهو نحو من قوله: وَأَلحقُ بالحجاز فأستريحَا" (سيبويه ٣/ ٩٢).

٨- تشبيه الألف بالهمزة، قال سيبويه: "وأما جَبى يجبى، وقَلى يقلى فغير معروفين إلا من وجيهٍ ضعيف" (٤/ ١٠٦).؛ لأنها من مخرجها، كما حمل مضارعه على يقرأ. ويؤكد قبول سيبويه لهذه الأساليب قوله: "وقد يجوز على ضعفه" (٢/ ١٢٢).

المستوى الثاني: الضعف غير المنفرد (**قَبيح ضَعيف**)

والمقصود به اجتماع صفة الضعف مع صفة أخرى، ومن ذلك اجتماع القبح والضعف عند سيبويه في ستة مواضع كلها في الأساليب التي وردت عن العرب إمّا حال حكمه على أسلوب لا يحقق فائدة معنوية مع عيب في الصنعة النّحوية ؛ أو لأنّه أسلوب يعتمد على المجاز الملبس، وهذه أمثلتها:

١- "زعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إلا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيح ضعيف" (سيبويه ١/ ٢٦٢). ويلاحظ أن قولهم: هذا الذي مررت به إن لم يكن صالحا فهو طالح فالإضمار لفعلين مع حروف الجر قبيح وضعيف. "زعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تشبِّهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار" (سيبويه ١/ ٣٦١). وهذا المثال ملبس للسامع فهل هذا الرجل أخو زيد أم يشبهه؟

[٨] قال الأشموني: "يلزم تابعية "كل" بمعنى كامل، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقًا نعتًا لا توكيدًا، نحو: "رأيت الرجل كلَّ الرجلِ،" و"أكلت شاة كلَّ شاة" (الأشموني ١٩٩٨: ٢/ ٣٥٤).

٢- "وتقول: مررت برجلٍ أَسَدٍ شِدّةً وجُرأةً، إنّما تريد مِثْلَ الأسِد. وهذا ضعيفٌ قبيح" (سيبويه ١/ ٤٣١)؛ فالوصف لا يكون إلا بمشتق وهو هنا كما ترى وصف بجامد مؤول بالمشتق.

٣- في الفصل بين الجار والمجرور بالحال في مثل (مررت بقائما رجل)، قال سيبويه: "فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه" (٢/ ١٢٤).

٤- "إنه زيدا ضربت، وإنه كان أفضلهم زيدٌ. وهذا فيه قبحٌ، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز" (سيبويه ٢/ ١٥٤).

٥- "لو قال: أشهد أنت ذاهبٌ ولم يذكر اللام إلّا ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام" (سيبويه ٣/ ١٥١).

٦- "وتقول: سير عليه طَورانِ: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا، والنّصبُ ضعيف جداً إذا ثنّيتَ كقولك: طورٌ كذا وطورٌ كذا" (سيبويه ١/ ٢٣٠).

واجتمع الضعف والخبث مرة واحدة عند سيبويه، وذلك في استعمال (أحد) مستثنى منه في الكلام الموجب مؤكدا أنّ أحدا لا يستعمل إلا بعد نفي. ومثّل له بـ"إن أحدا لا يقول ذاك إلا زيد ... هو ضعيف خبيث" (سيبويه ٢/ ٣١٨).

المطلب الثاني: الغَريب

استخدم سيبويه هذا الحكم في موضع واحد فقط، ولم يستخدمه منفردا، بل جاء به موصوفا بالشّاذ، وذلك عندما جاء اسم الآلة على صيغة مفعول. قال سيبويه: "جاء في الكلام مفعولٌ، وهو غريب شاذٌّ، كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة ... فقالوا مفعولٌ كما قالوا أفعولٌ ... وذلك قولهم: معلوقٌ للمعلاق" (٤/ ٢٧٣). وهذا شاذّ في السماع والقياس، فمعلوق ليس اسم مفعول ، وإنما هو اسم آلة، وحقه أن يكون بالهمزة أعلوق.

المطلب الثالث: القَليل

استخدم سيبويه هذا المصطلح قرابة تسعين مرة، وهو عندما يطلق هذا المصطلح على بعض الأساليب النحوية أو الأبنية الصرفية لا شك أنه يعني نسبة استخدام العرب للذي يوصف بالقليل في كلام العرب. وقد ذكر الجابري أنّ سيبويه قسّم القليل قسمين : قليل في الشعر، و قليل في النثر (الجابري ٢٠١٧: ٣٢٤). ومن الأمثلة على استخدام هذا المصطلح في النّحو :

١- دخول نون التوكيد بغير (ما) في جواب الشرط، قال سيبويه: "ذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب" (٣/ ٥١٥).

٢- إعراب (زيدا) مفعول معه في المثال "كيف أنت وزيدا؟ وما أنت وزيدا؟ قال سيبويه: "وهو قليل فى كلام العرب" (١/ ٣٠٣).

٣- النصب لا يجتمع مع التشبيه بخلاف الإتباع (السامرائي ٢٠٠٠: ٢/ ٣٢٦). يقول سيبويه: "ولا تقول مررت بذراعٍ طوله. وبعض العرب يجره كما يجر الخز حين يقول: مررت برجل خز صُفّته، ومنهم من يجره وهم قليل" (٢/ ٢٨).

ومن أمثلة استخدام هذا المصطلح في المسائل الصرفية قوله:

١- "تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ" (سيبويه ٣/ ٣٩٣).

٢- "وربما جاء فعيلاً، وهو قليل نحو: الكليب والعبيد" (سيبويه ٣/ ٥٦٧).

المطلب الرابع: المَكْروه

ورد مصطلح الكراهة في *كتاب* سيبويه عبارة (كره)، و(يكره)، (كرهوا)، (كراهة) في عدد من المواضع جاوزت ستين مرة. وقد يجتمع القبح والكره، قال في *الكتاب*: "وأمَّا يونس فيقول: أإن تأتني آتيك. وهذا قبيحٌ يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام" (٣/ ٨٣). وسيبويه في كتابه يذكر عددا من هذه العبارات الدالة على الكراهة وينسبها للعرب في مسائل صرفية وصوتية، من ذلك:

١- كراهيتهم تحريك الواو في النسب إلى طويلة (٣/ ٣٣٩).

٢- "يكره الإمالة في نحو مررت برجلٍ جادٍّ وذلك حتى لا ينحو نحو الكسرة فلا يميل، لأنه فر مما يحقق فيه الكسرة" (سيبويه ٤/ ١٣٢).

٣- "ويكره أيضا اجتماع الياءات، والياء مع الواو مكروهتان" (سيبويه ٤/ ٤٠٦).

ويلاحظ أن حكم الكراهية عند سيبويه مرتبط بالفرار عند العرب من طريقة إلى أخرى من الالتباس إلى الوضوح، أومن الصعب للسّهل، أو من القلّة للكثرة، أومن اجتماع الواو والياء أو الضمة والكسرة.

المطلب الخامس: الحَسَن المَنْفيّ

المقصود به التعبير بعدم الرضا عن الأسلوب النّحوي أو اللّغوي بأحد هذه الألفاظ: (لا يحسن) (لم يحسن) (ليس بحسن). وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح في قرابة خمسين موضعا؛ فقال عن بعض التراكيب: (لا يحُسن)، وقال في بعضها: (لم بحسن)، وفي مرة واحدة قال: (ليس بحسن). والمسائل التي اعتمد فيها على الحسن المنفي كانت تصور أسلوبا مسموعا عن العرب ، ومقبولا في القياس غير أنّ في السّماع والقياس ما هو أحسن منه يقول في *الكتاب*: "ألا ترى أنك لو قلت :(مررت بهو الرجل)، لم يجُز، ولم يحسُن، ولو قلت: (مررت بهذا الرجل)، كان حسَنا جميلا " (٢/ ٨٨). ومن أمثلة (لم يحسن) لدى سيبويه:

١- "لو قلت: "سَوْفَ زيدا أضربُ ... وقد زيدا لقيتُ لم يحسُن" (سيبويه ١/ ٩٨)، وعلل ذلك باختصاص (سوف) و(قد) بالأفعال، لكن جواز التّأخير والإضمار فيها هو المسوغ لقبول هذا الأسلوب .

٢- الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها بفاصل، قال عنه سيبويه: "لم يحسن إلاّ أن تكرر (لا) الثانية" (٢/ ٢٩٨).

٣- في إنْ الشرطية المسبوقة بإذْ الظرفية، يقول سيبويه: "ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذْ إنْ تأتنا نأتك" (٣/ ٧٥).

٤- حرف العطف (ثمَّ) إذا أدخلته بين فعل الشرط وجوابه لم يكن الفعل بعده إلَّا مجزوماً، ولا ينصب، وليس يحسن فيه الابتداء (سيبويه ٣/ ٨٩).

خاتمة

بعد رحلتي في *كتاب* سيبويه وما وقفت عليه من الأحكام النّحوية السلبية أستطيع الجزم أنّ سيبويه كان معياريا في إطلاق الأحكام النّحوية، فهو يضع كل مصطلح بقصد ومعيارية معينة، ذوقية أو قياسية، والترادف عنده غير متحقق في هذه المصطلحات، فهو يطلق مصطلحا لما لا يصح استعماله ومصطلحا آخر لما كان مخصوصا باللّغات، ومصطلحا أيضا يجعله للشّاذ في السماع أو القياس، وآخر لما يجوز استعماله بقلّة، ويخصص بعض المصطلحات ليتناول بها الظواهر الصرفية وأخرى للحروف وهكذا. ولعل أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:

١- مصطلحات الأحكام السلبية في *كتاب* سيبويه متعددة، وهي معيارية ليست مترادفة والمعيار في عدم القبول هو الممنوع والمحال وغير الجائز.

٢- الامتناع عند سيبويه خاص عند مخالفة القياس النّحوي والصرفي.

٣- المحال يرتبط عند سيبويه باستحالة قبول العبارة عقلا أو نحوا أو كليهما.

٤- استعمال مصطلح (لا يجوز) مرتبط عالباً بالحروف والأدوات.

٥- القبيح والخبيث يتصف بعدم الوضوح والاستثقال وعدم القبول ذوقا.

٦- الوصف بالشّاذّ عند سيبويه مرتبط بأبحاث علم الصرف كالنّسب والتصغير وجمع التكسير والمصادر والإمالة ... إلخ.

٧- الوصف بالرديء عند سيبويه مرتبط بلغات العرب.

٨- الضعف عند سيبويه في مجمله مرتبط بالمعنى، وفهمه يكون عند السامع دون اهتمام بالقياس النحوي.

٩- لم يستخدم سيبويه مصطلح النّادر واكتفى بمصطلح القليل بدلا عنه.

١٠- القليل وهو عند سيبويه ما كانت نسبته العددية قليلة في كلام العرب.

١١- الخبيث عند سيبويه ما اجتمع فيه الاستثقال مع الشذوذ في القياس أو في السماع.

١٢- لم يستخدم سيبويه مصطلح الغريب إلاّ مرة واحدة وهو يصف بناءً صرفيًا.

١٣- قد يجمع سيبويه بين مصطلحين أو أكثر فيذكر القبح مع الضعف، أو المحال مع لا يجوز، أو قليل وقبيح وشاذّ... إلخ.

المراجع

أبو العمايم ، يونس محمود. ٢٠١١. "الدلالات الكميّة لمصطلحات القبول والرفض في *كتاب* سيبويه". رسالة دكتوراه. كلية دار العلوم: القاهرة.

الأشموني، على بن محمد. ١٩٩٨. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. إشراف إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.

الأندلسي، أبو حيان. ١٩٩٧. *التذييل والتكميل*. تحقيق حسن هنداوي. دمشق: دار القلم / دمشق: دار كنوز إشبيليا. الطبعة الأولى.

الأيوبي، إسماعيل بن الأفضل علي. ٢٠٠٠. *الكناش في فني النحو والصرف*. تحقيق رياض الخوام. بيروت: المكتبة العصرية.

الجابري، مشعان. ٢٠١٨. "المسائل النحوية التي حكم عليها سيبويه بالقلة عرضاً ودراسة". *جامعة الطائف* ١٦(٤): ٣١٧-٣٦٢.

حجازي، محمود فهمي. ١٩٩٢. *علم اللغة العربية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

المصاروة، جزاء محمد. ٢٠١٥. "الاستعمال اللغوي القبيح". *مجلة كلية الآداب* ٢٥: ١١٠-١٢٧. جامعة مؤتة.

رقيق، كمال. ٢٠١٣. "المصطلح اللغوي في *كتاب* سيبويه". رسالة دكتوراه: جامعة أبي بكر بلقايد.

السامرائي، فاضل. ٢٠٠٠. *معاني النحو*. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.

سيبويه. ١٩٨٨. *الكتاب*. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة.

السيرافي، أبو سعيد. ٢٠٠٨. *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين. ١٩٨٩. *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. تحقيق محمود فجال. دمشق: دار القلم. الطبعة الأولى.

عوض، أحمد عبد اللاه. ٢٠١١. "ظاهرة القبح في *كتاب* سيبويه: دراسة وصفية تحليلية". رسالة دكتوراه. كلية التربية: عدن / عمّان: دار دجلة.

عوض، أحمد عبد اللاه. ٢٠١٣. "المستردأ من كلام العرب في نظر سيبويه: دراسة صوتية". *مجلة كلية الآداب* ١٠. جامعة عدن.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن. ١٩٨٦. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي / بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

المبرد، أبو العباس. ١٩٧٩. *المقتضب*. تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. ١٩٨٦. شرح التسهيل المسمَّى: *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة.

الهذلي، مريم عابد. ٢٠١٤. "معايير القبول والرفض في *كتاب* سيبويه". رسالة دكتوراه: جامعة أم القرى.

References

Abū Al-Amāyim, Yūnus Maḥmūd. 2011. "ad-Dalālāt al-Kammiyyah li-Muṣṭalaḥāt al-Qabūl wa r-Rafḍ fī *Kitāb* Sībawayhi". Docotraol dissertation. Kulliyyat Dār Al-'Ulūm: Cairo.

Al-Andalusī, Abū Hayyān. 1997. *at-Tadhyīl wa at-Takmīl.* Ed. Ḥasan Hindāwī. Damascus: Dār Al-Qalam / Damascus: Kunūz Ishbīlyā.

Al-Ashmūnī, Alī Ibn Muḥammad. 1998. *Sharḥ Al-Ashmūnī 'alā 'Alfiyyat Ibn Mālik*. Ed. Through Supervision of Emile Badī' Ya'qūb. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. 1st Edition.

Al-Ayyūbī, Ismail Ibn Al-Afḍal Alī. 2000. *al-Kunnāsh fī Fannay an-Naḥw wa aṣ-Ṣarf.* Ed. Riyāḍ Al-Khawwām. Beirut: Al-Maktabah Al-'Aṣriyyah.

Al-Jābirī, Mash'ān. 2018. "al-Masā'il an-Naḥwiyyah 'allatī Ḥakama 'alayhā Sībawayhi bi-l-Qillah: 'Arḍ wa Dirāsah". *Taif University*, 16(4):317-362.

Al-Hudhalī, Maryam. 2014. "Ma'āyīr al-Qabūl wa ar-Rafḍ fī *Kitāb* Sībawayhi". Doctoral dissertation. Umm Al-Qurā University: Mecca.

Al-Maṣārwah, Jazā' Muḥammad. 2015. "al-'Isti'māl al-Lughawiyy al-Qabīḥ. *Majallat Kulliyyat Al-Ādab* 25:110-127. Mutah University.

Al-Mubarrid, Abū Al-Abbās. 1979. *al-Muqtaḍab*. Ed. Muḥammad Abd Al-Khāliq Uḍaymah. Beirut: 'Ālam Al-Kutub.

Al-Qifṭī, Jamāl Al-Dīn. 1986. *'Inbāh ar-Ruwāh 'alā 'Anbāh an-Nuḥāh*. Ed. Muḥammad Abū Al-Fadhl Ibrāhīm. Cairo: Dār Al-Fikr Al-'Arabī / Beirut: Mu'assasat Al-Kutub Al-Thaqāfiyyah.

Al-Sāmurrā'ī, Fādhil. 2000. *Ma'ānī an-Naḥw.* Jordan: Dār Al-Fikr.

Al-Sīrāfī, Abū Sa'īd. 2008. *Sharḥ Kitāb Sībawayhi.* Eds. Aḥmad Ḥasan Mahadlī and Alī Sayyid Alī. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. 1st Edition.

Al-Suyūṭī, Jalāl Al-Dīn. 1989. *al-'Iqtirāḥ fī 'Uṣūl an-Naḥw wa Jadaluh*. Ed. Maḥmūd Fajjāl. Damscus: Dar Al-Qalam. 1st Edition.

Awaḍ, Abd Al-Ilāh. 2011. "Ẓāhirat al-Qubḥ fī *Kitāb* Sībawayhi: Dirāsah Waṣfiyyah Taḥlīliyyah". Doctoral Dissertation. Kulliyyat Al-Tarbiyah: Aden / Amman: Dār Dijlah.

_____. 2013. "al-Mustarda' min Kalām al-'Arab fī Naẓar Sībawayhi: Dirāsah Ṣawtiyyah". *Majallat Kulliyyat Al-'Ādāb* 10. Adan University.

Ḥijāzī, Maḥmūd Fahmī. 1992. *'Ilm al-Lughah al-'Arabiyyah.* Cairo: Dār Gharīb li Al-Ṭibā'ah wa Al-Nashr.

Nāẓir Al-Jaysh, Muḥammad Ibn Yūsuf. 1986. *Tamhīd al-Qawā'id: Tamhīd al-Qawā'id bi Sharḥ Tashīl al-Fawāid.* Ed. A. M. Fākhir, J. M. Al-Barāja, I. J. Al-Ajamī, J. A. Mubārak, A. A. Muḥammad, and M. R. Nazzāl. Cairo: Dār Al-Salām li Al-Ṭibā'ah wa Al-Nashr wa Al-Tarjamah.

Raqīq, Kamāl. 2013. "al-Muṣṭalaḥ al-Lughawiyy fī *Kitāb* Sībawayhi". Doctoral dissertation. Abū Bakr Balqāyid University: Algeria.

Sībawayh. 1988. *al-Kitāb*. Ed. Abd Al-Salām Hārūn. Cairo: Maktabt Al-Khānjī. 3rd Edition.